Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003

أ.د. لورنس يحيى صالح
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
Lorance_phd@yahoo.com
07902610083

الباحث/ نور شدهان عداي
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية
noorsh2@yahoo.com
07903503976

Received :6/11/2019 **Accepted :27/11/2019** **Published : April / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:-

يهدف هذا البحث الى التركيز على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري بهدف النهوض به ، وتحديد حجم الاختلال نتيجة الاعتماد على سلعة واحدة الا وهي النفط الخام في هيكل الصادرات مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من مختلف السلع والبضائع .

ولغرض تحقيق ذلك الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والمتضمن التحول من معطيات النظرية العامة الى تطبيقات خاصة وتطلب ذلك استخدام الأسلوب الوصفي في عرض الجانب النظري والأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالبحث .

وقد توصلنا من خلال البحث الى جملة من الاستنتاجات أبرزها ضعف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري خلال مدة الدراسة بالرغم من الزيادة في اتجاهاته ، وهذا يعود الى غلبة الإنفاق الاستهلاكي على الإنفاق الاستثماري والتوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي .

وعلى أساس ذلك نوصي بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام ويتم ذلك من خلال زيادة تخصيصات الإنفاق الاستثماري بالتوازِ مع الإنفاق الجاري ، ومن ثم تقليل التباين فيما بينهما .

المصطلحات الرئيسة للبحث : التبعية التجارية ، التجارة الخارجية ، الاستيرادات ، الصادرات ، الانكشاف الاقتصادي .

*بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الاول بعنوان (فاعلية الإنفاق العام في تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام 2003) .

المقدمـة :-

لقد تكبل الاقتصاد العراقي باختلالات هيكلية لم ينفك على التخلص منها كونها مرتبطة بعضها بالبعض ، فاختلال هيكل الميزان التجاري هو انعكاس لاختلال أخر اشد وطأة الا وهو اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة الاحادية الريعية وإهمال القطاعات الاخرى ، ومن ثم انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط ، انعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية . فضلاً عن ذلك لم تنجح السياسة المالية التي اتبعتها الدولة في تنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام ، لكون زيادة الإنفاق الجاري عملت على زيادة الطلب المحلي لم تقابله تواجه الزيادة في العرض المحلي بسبب التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي ، مما جعل الحكومة تلجأ الى سد فجوة الطلب عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى لمختلف السلع والبضائع وهو ما يعني خروج العملة الصعبة للخارج واستمرار استنزاف الاقتصاد للموارد المالية ، ناهيك عن أن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري أسهم في ضعف القطاعات الإنتاجية وضعف الصادرات السلعية ومن ثم إبقاء قطاع النفط هو المورد الوحيد للبلد .

مشكلة البحث : عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في الميزان التجاري نتيجة التشوه في هيكل الصادرات جراء الاعتماد النسبي على سلعة واحدة وهي النفط الخام ، الذي تحكمه المتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية فضلاً عن متغيرات داخلية وظروف سياسية ومؤسساتية ، الذي تؤدي تقلباته بين الحين والآخر الى جعل الميزان التجاري معرضاً لعدم التوازن . مقابل ذلك هناك تشوه اخر في هيكل الاستيرادات نتيجة تنوع السلع والبضائع المستوردة من مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية جراء ضعف الإنتاج المحلي على تغذية الطلب المحلي الذي تم اشباعه عن طريق الاستيراد .

أهمية البحث : التعرف على مسارات الإنفاق العام وواقع الاختلال في الميزان التجاري من جهة ، وتبيان فاعلية الإنفاق العام في تصحيح ذلك الاختلال من عدمه من جهة ثانية .

فرضية البحث : ينطلق البحث من الفرضية الآتية " للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري دور فاعل في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003 "

هدف البحث : تسليط الضوء على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري وذلك بهدف النهوض به ، وتحديد حجم الاختلال الناتج عن الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد الاحادي الا وهو النفط الخام مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من السلع والبضائع المختلفة .

منهجية البحث : استخدام المنهج الاستنباطي والمتضمن التحول من معطيات النظرية العامة الى تطبيقات خاصة .

المحور الأول / الجانب النظري

اولاً : الإنفاق العـام (المفهوم والأسباب)

يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصـد تحقيق نفع عـام " (Deraz,1989: p.475) .

يتضح من هذا التعريف أن للإنفاق العام ثلاث اركان رئيسة تتمثل في الآتي (Andraus,2009 : p.100-102) :-

- الإنفاق العام مبلغ نقدي ولا يصلح أن يكون غير ذلك .
- يقوم بمهمة الإنفاق العام شخص عام أو الدولة.
- يستهدف تحقيق منافع عامة أو إشباع حاجة عامة .

ولقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من الدولة الحارسة (المحايدة) الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة الى اتساع وظائف الدولة أو أغراضها الأمر الذي تطلب معه تزايد الإنفاق العام ، على ذلك ازداد آثر الإنفاق وازدادت فاعليته في الاقتصاد (Barakat,1986:p.65-69) .

وقد اتفق الاقتصاديون الى ان الزيادة بالإنفاق العام تعود الى الأسباب الآتية :-
1- الأسباب الظاهرية : هي الزيادة الحسابية للإنفاق العام دون أن يصاحب ذلك زيادة في القيمة الحقيقة لكمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة للأفراد ، ويعزى ذلك الى تغير قيمة النقود ، واختلاف طريقة إعداد الموازنة بين الطريقة الصافية والطريقة الإجمالية ، وازدياد اعداد السكان (ALQathey,1974: p.180) .
2- الأسباب الحقيقية : هي الزيادة التي تقابلها منفعة حقيقية مرافقة لهذا الإنفاق ، وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما ، فالزيادة الحقيقية إذن هي تلك الزيادة في الإنفاق العام الذي يصاحبه – على عكس الزيادة الظاهرية – زيادة كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وزيادة في مقدار العبء الضريبي أو الأعباء الأخرى . ويعزى ذلك الى أسباب مختلفة قد تكون اقتصادية او اجتماعية او مالية (AL-Ali,2009: p.63) .
ويعتبر الاقتصادي كينز من اوائل الذين دعوا الى تدخل الدولة وزيادة الإنفاق العام نتيجة لما شهدته الفترة الممتدة (1929-1932) من ازمة كساد اقتصادي حادة ، وأعتبر تلك الزيادة ضرورة حتمية بهدف انعاش الاقتصاد والتأثير بالطلب الفعال من خلال زيادة مستوى الإنتاج والتشغيل والاستخدام ، بالتالي تحقيق زيادة في الدخل القومي وأن أدى ذلك الى عجز في الموازنة العامة . مما أدى الى توسع الإنفاق الحكومي تبعاً لتعدد وظائف الدولة ، وبذلك أصبح الإنفاق العام أحدى ادوات السياسة المالية للدولة التي تقوم من خلاله بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (Abdul Mawla,1975: p.40) .

ثانياً : اختلال هيكل الميزان التجاري (المفهوم والأسباب)

يتحدد الاختلال الهيكلي من خلال الهياكل الاقتصادية للمتغيرات الاقتصادية ويعني بالهيكل " مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين ، أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الاقتصادي مثل نسبة الأجور والأرباح في الدخل أو العلاقة بين مستوى الاستهلاك والدخل... الخ " (Peru,1983:p.38) .
أما الاختلال فيعني حالة عدم التوازن الناتجة عن قوى مضادة تعمل على انحراف عمل الاقتصاد عن مساره الطبيعي (El Sayed Ali,1986:p.71) . وبذلك يعد الاختلال الهيكلي اختلالاً في علاقات التناسب بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته ، وتغيّر في خصائصه الأساسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي ، فضلاً عن انه اختلال في علاقات التوازن العام (ALSamarrai,1993: p.9-10) .
وتتعدد اشكال الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد تبعاً لذلك ، ويعد اختلال هيكل الميزان التجاري احداها فهو جزء لا يتجزأ من اختلالات أخرى كاختلال الهيكل الإنتاجي .
اذ يتكون هيكل الميزان التجاري من كلاً من الصادرات السلعية والخدمية التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في الأسواق الخارجية ، والاستيرادات السلعية والخدمية التي تعكس درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تلبية احتياجاته من السلع المختلفة.
وينطوي الاقتصاد الذي يتسم باختلال في هيكل الميزان التجاري من حيث هيكل الصادرات وهيكل الواردات على اختلالات أخرى التي تعود الى اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي يتصف بالتوسع الكبير للأهمية النسبية للقطاع الأولي من حيث مشاركته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتوسع الكبير في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الذي يعود الى انتقال العمالة المنخفضة الإنتاجية من النشاط الأولي الى القطاع الخدمي دون المرور بالقطاع الصناعي ، ان كل أنواع التشوهات المذكورة المرتبطة ببعض الدول تنعكس في تحديد نمط خاص من العلاقات الاقتصادية الخارجية تنعكس في النتيجة على وضع موازين مدفوعاتها وما تعانيه من عجز مزمن الذي تقف وراءه مجموعة أسباب ظاهرة تتسبب في اصولها الى الاختلالات الهيكلية المشار اليها ، ومنها اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالحها نتيجة لما تتميز به من ظاهرة الاقتصاد الأحادي وهي ظاهرة ترتبط اساساً بالنمو المفقر ويتجسد مظهره بهيمنة سلع أولية محدودة قابلة للتصدير مشكلة نسبة كبيرة الى إجمالي الصادرات ، وتؤدي شدة الاعتماد عليها الى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة انعكاس آثار الدورات التجارية قصيرة الآجل في الدول المتقدمة على اقتصاد البلد المصدر عن طريق تقلبات الطلب الخارجي وانخفاض الاسعار (Zaki, 2010: p.222) .

تعتبر تلك الأسباب أسباب عامة لاختلال هيكل الميزان التجاري ، أما المدرسة الهيكلية فلها نظرة مختلفة التي يمثلها الاقتصاديون بول روزنشتين – رودان ، سينجر ، نيركسة ، راؤول بريبتش ، كونار ميردل التي عزت الاختلال في هيكل الميزان التجاري الى التخصص غير المتكافئ للدول النامية الذي ساهمت به الدول المتقدمة حيث تخصصت الدول النامية بالإنتاج الأولي (السلع الزراعية والاستخراجية) أي هيكل إنتاجي متخلف وقد استدعى ذلك لجوءها الى الدول المتقدمة لاستيراد احتياجاتها من السلع الأخرى ، ذلك ساهم في زيادة التبعية الاقتصادية والسيطرة غير المباشرة على اقتصاداتها من خلال توفير احتياجات الدول المتقدمة من السلع والأيدي العاملة (Khalaf,2006 :p.44) . وهذا محور ما تضمنته نظرية (سينجر – بريبتش) وهي ترى ان الاقتصاد العالمي يتألف من قلب أو مركز (البلدان الصناعية) ومحيط كبير متخلف (الدول النامية) ، ويعتبر التقدم التقني القوة المحركة لهذا النظام بما يؤدي الى زيادة الإنتاجية ويفقد سيطرته في الأجل الطويل نتيجة تقلبات الأسعار والفرق في الطلب على السلع الصناعية والمواد الاولية ، مما يسبب تدهوراً في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للمواد الأولية المصدرة من البلدان النامية الى الدول الصناعية بالقياس الى أسعار السلع المصنعة التي تستوردها من البلدان المتقدمة ، مما يرغم بلدان المحيط على تصدير كميات متزايدة من الأغذية والمواد الأولية لتمويل استيرادات السلع المصنعة في بلدان المركز ، وتستفاد الدول الصناعية من مزايا التقدم التقني في استثمار العمالة في قطاعات أخرى مما يعني ارتفاع الإنتاجية وتناقص كلف الإنتاج وترتفع الأجور تبعاً لذلك لعدم وجود بطالة من جهة والضغوط القوية من نقابات العمال من جهة أخرى Abdul (redha,2013:p.52-53) ، فضلاً عن وجود قوة للشركات الاحتكارية للتحكم بالأسعار (Belkacem,2013:p.72)، بينما المحيط يواجه تشوه في بنية الإنتاج نتيجة التركز في قطاع واحد وانخفاض رأس المال وارتفاع نمط الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع البطالة وانخفاض الأجور نتيجة للعمالة الزائدة فتتحول تلك الثمار من دول المحيط الى المركز عن طريق الأسعار المنخفضة للسلع المصدرة (Abdul redha , Previous source:p.52-53) مما يؤدي الى التأثير في الميزان التجاري .

المحور الثاني

تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وتصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

تختلف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري حسب توجهات وأهداف الدولة ، التي عادة ما تستهدف تحقيق آثار مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج أو الاستهلاك أو آثار غير مباشرة عن طريق آلية عمل كل من مضاعف الإنفاق العام والمعجل في الاقتصاد .

اولاً : فاعلية الإنفاق العام المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية ، أما يكون في شكل إنفاق استثماري يطلق عليه (إنتاجية الإنفاق العام) وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه ، أو إنفاق جاري يمكن ان يكون سبباً لزيادة إنتاجية العمال من خلال منحهم التعليم والصحة والتدريب المجاني الذي يخلق زيادة في الطلب الخاص .

وكما هو معروف ان الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على اموال الاستثمار وعلى اموال الاستهلاك ، يتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي اي الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك ولما كانت النفقات احد مكونات الطلب الكلي ، وأن هذا الأخير يحدد مقدار الناتج الكلي ، فأن زيادة حجم الإنفاق العام يقود الى زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات ، ذلك أن زيادة الإنفاق العام يعني زيادة مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات ، إذ أن هذه السلع والخدمات هي جزء من الناتج الكلي ، فأي زيادة في الجزء الذي تشتريه الحكومة من الناتج الكلي يزيد من قوة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي ثم على الناتج الكلي (AL-Mahjob,1971:p.136) . زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) تؤدي الى زيادة دخول الأفراد نتيجة توزيع عوائد عناصر الإنتاج على المساهمين في العملية الإنتاجية وعندما تزداد دخول الأفراد التي تخصص للاستهلاك المحلي عند مستوى معين من المنفعة الحدية سوف ينخفض الطلب على السلع الزراعية حسب قانون انجل لصالح الطلب على السلع الصناعية فيزداد الإنتاج الصناعي ، وتحدث التغيرات في الطلب تغيرات مناظرة في العرض ، بالتالي انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي مع ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وان أتساع الصناعة يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات كونها مدخلات ومخرجات العملية الصناعية مثل خدمات النقل والاتصالات والتأمين والبنوك ... الخ ، فضلاً عن أن الزيادة في الدخل الفردي الناتج عن الصناعة تحفز الافراد على زيادة الطلب على خدمات التعليم والصحة وخدمات التسلية والترفيه ومن ثم الانتقال الى قطاع الخدمات في الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ويحدث التصحيح في الهيكل الإنتاجي . وفي الغالب

يؤدي تغير أنماط الطلب والإنتاج من السلع الزراعية الى السلع الصناعية والخدمات الى تغير هيكل الصادرات باتجاه تصدير السلع الخفيفة الى السلع الثقيلة والتي ترتفع حصتها النسبية في هيكل الصادرات والتنويع في المدى الطويل فضلاً عن ان الفائض الذي دخل حيز التصدير يؤدي الى تحسين سعر صرف العملة المحلية نتيجة لانخفاض كمياتها في السوق المحلية مقابل ازدياد العملة الأجنبية جراء ارتفاع معدلات الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد ، ومما لاشك فيه أن أي زيادة كمية في الصادرات تؤدي الى تحقيق زيادة مناظرة في الدخل القومي نتيجة لآثر مضاعف التجارة الخارجية الذي يعكس (العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة أخرى بحيث ان زيادة كمية الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة اكبر في الدخل القومي) مع اشتراط مرونة الطلب على الصادرات والقدرة الاستيعابية للاقتصاد باستخدام كامل للموارد وتنخفض كمية الاستيرادات تبعاً لذلك ويحدث التصحيح في هيكل الميزان التجاري [1].

كما قد تقوم الدولة بالتأثير بالاستهلاك القومي من خلال الزيادة الأولية في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك ، الذي يتمثل في الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص اذ تخصص الدولة جزءاً من الإنفاق الحكومي بصورة رواتب وأجور لموظفيها سواءاً كانوا بالخدمة أو المتقاعدين مقابل ما يؤدوه من اعمال وخدمات للدولة ويخصص الافراد الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات ، أما الاستهلاك العام يتمثل بمشتريات الدولة من السلع والخدمات اللازمة لتسيير مرافقها العامة ولإشباع حاجات المجتمع ، إذ يترتب على هذه المشتريات زيادة طلب الحكومة على أصول الاستهلاك ومن ثم زيادة مباشرة في مستوى الاستهلاك القومي (Abdul Hamid,2005:p.196) ، اذ كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي المخصص لشراء هذا النوع من السلع والخدمات ، أرتفع مستوى الاستهلاك القومي فزيادة الناتج القومي (الدخل القومي) ، وهكذا دواليك يحدث التصحيح في هيكل الإنتاج .

يؤدي التصحيح في هيكل الإنتاج الى زيادة الإنتاج الصناعي والى تغيرات في انماط الإنتاج والتصدير من الصناعات الخفيفة الى الصناعات الثقيلة والتنويع على المدى الطويل وتنخفض كمية الاستيرادات المختلفة ويحدث التصحيح في هيكل الميزان التجاري .

ثانياً : فاعلية الإنفاق العام غير المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

تظهر الآثار غير المباشرة في الهيكل الإنتاجي عن طريق اتجاهين متتاليين الأول آثر المضاعف [2] ، اذ يؤدي التوسع في إنفاق الحكومة الاستثماري الى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عناصر الإنتاج يخصص المستفيدون جزء من هذه الدخول للإنفاق ويعتمد ذلك على الميل الحدي للاستهلاك فيزداد الطلب ، ينتج عن زيادة الطلب زيادة إنتاج وعرض هذه السلع مما يؤدي الى توزيع دخول جديدة توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار وهكذا تتوالى الى الزيادة في الدخول الجديدة ، من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص ، هو ما يعرف بـ (الاستهلاك المولد) الذي نتج عن زيادة في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي بالإنفاق العام . اي ان زيادة الإنفاق العام تؤدي من خلال آثر المضاعف على التأثير في الطلب الفعال عن طريق التأثير في الإنتاج والتشغيل والاستخدام ، وأن زيادة الطاقة الإنتاجية تولد دخول نقدية جديدة للأفراد من خلال آثر المضاعف [3] ، وكلما ازدادت الدخول للأفراد فأن أنماط الطلب سوف تتغير من الطلب على

---

[1]) لتفاصيل أكثر راجع :-

- H.B. Chenery (1970) , **Structure Change and Development policy** , Washington , Aworld Bank Research Puplication , p. 7-51
- Colin Clark (1957) , **The conditions of Economic progress** , Third Edition , London , Macmillan and Co . Ltd , p.521-564.
- Simon Kuznets (no year), **Modern Economic Growth** , translated by a committee of university professors, New Horizons House, Beirut, Lebanon, p. 62-64 and 269-270.

[2]) مضاعف الإنفاق العام : هو المضاعف الذي ينشأ نتيجة زيادة الإنفاق العام . ويقيس استجابة الناتج (الدخل التوازني) للتغيرات في الإنفاق العام التلقائي ، والذي يأخذ الصيغة : $K=\frac{\Delta y}{\Delta G}$

[3]) لتفاصيل اكثر راجع :-

- David C., Calander (2006), **Macro economics**, The Mc Graw. Hill companies, Irwin, p.252-253 .
- Hoshyar Maarouf (2005), **Macro economic Analysis** , First edition, Safaa Publishing and distribution House, Amman, p. 105-121.
- H.L. Ahuja (2012) ,**Macro economics - theory and policy** ,eighteenth edition , S.Chand & company LTD , Ram Nagar, New Delhi, p.200-202.
- Michael Abedjman (1999) , **Macro economics (Theory and Politics)**, Translated by Mohammed Ibrahim Mansour, Al-Marikh Publishing House, Riyadh , KSA. P.116-117.
- David C., Calander (2006) , **Macro economics**, The Mc Graw. Hill companies, Irwin, p.252-253 .

السلع الزراعية حسب قانون انجل الى الطلب على السلع الصناعية فيزداد الإنتاج الصناعي ويؤدي الى زيادة مساهمة الأخير في الناتج المحلي الإجمالي ثم ان الخدمات تعتبر مدخلات ومخرجات العملية الصناعية فيزداد الطلب على الخدمات كلما ازداد الانتاج الصناعي ، فتنتقل الاهمية النسبية الى قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتم تصحيح هيكل الإنتاج وتغير انماط الانتاج تبعاً لتغير الطلب يؤدي الى تغير انماط التصدير من السلع الخفيفة الى السلع الثقيلة والتنويع في المدى الطويل ، وزيادة كمية الصادرات وتخفض كمية الاستيرادات من الخارج ويحدث تصحيح في هيكل الميزان التجاري .

أما الاتجاه الثاني هو اثر المعجل [4] اذ ان زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تحفز المنتجين على الإنتاج وهذا يحفز الاستثمارات الجديدة في مجال صناعة السلع الاستثمارية وبذلك يزداد الاستثمار التابع ، من ثم يؤدي الى زيادة الدخل القومي بإضعاف (Dawood,2010:p.329) ، وهكذا بالتتابع يحدث التصحيح كما مر ذكره آنفاً .

المحور الثالث

تحليل مسارات الإنفاق العام وهيكليه في العراق بعد عام 2003

اولاً : تحليل مسارات الإنفاق العام في العراق

أن الهدف من تحليل مسارات هو تحديد اتجاهات ذلك الإنفاق خلال مدة زمنية معينة ، الذي يتم من خلاله معرفة التطورات التي حدثت في ذلك الانفاق والغاية الأساسية من انفاقه .

ومن أجل تحليل مسارات الإنفاق العام في العراق ندرج الجدول (1) وكالآتي :-

الجدول (1)

الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2018) / مليون دينار

السنة	الإنفاق العام	معدل النمو السنوي% [5]
2003	4,901,961	ــ
2004	31,521,427	543.0
* 2005	30,831,142	(2.2)
2006	37,494,459	21.6
2007	39,308,348	4.8
2008	67,277,197	71.2
* 2009	55,589,721	(17.4)
2010	70,134,201	26.2
2011	78,757,666	12.3
2012	105,139,575	33.5
2013	119,127,556	13.3
2014	125,321,074	5.2
2015	84,693,524	(32.4)
* 2016	73,571,002	(13.1)
* 2017	75,490,115	2.6
2018	80,873,188	7.1
متوسط المدة	67,502,009.7	

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Ministry of Finance, Economic Department, unpublished data series for the years (2003-2018).

نلاحظ من الجدول (1) ازدياد الانفاق العام بعد عام 2003 بوتيرة متصاعدة تماشياً مع زيادة العوائد النفطية بهدف انعاش الاقتصاد ، فضلاً عن تغطية التزامات الحكومة المالية عن السنوات السابقة ، اذ بلغ

[4] المعجل : وهي الزيادة في الاستثمار نتيجة الزيادة في الدخل والوصول الى الاستخدام حالة الكامل ، والذي يأخذ الصيغة : $E = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

[5] تم استخراج معدل النمو السنوي اينما وردت في الدراسة بالاعتماد على المعادلة : $g = \frac{x2-x1}{x1} * 100$

الإنفاق العام في عام 2004 (31521.4) مليار دينار حتى بلغ عام 2008 (67277) مليار دينار لينخفض عام 2009 بمبلغ (55589.7) مليار دينار على آثر الازمة المالية العالمية ، فيما تذبذب الإنفاق العام بعد ذلك ليزداد عام 2014 بمبلغ (125321.0) مليار دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام التي تجاوزت (102) دولار للبرميل الواحد حتى منتصف 2014 وينخفض في السنة التي تليها ، وعلى آثره قامت الحكومة بإتباع سياسة انضباط مالي قائمة على خفض الإنفاق العام ، وهذا واضح من الانخفاض بالإنفاق العام عام 2015 البالغ (84693.5) مليار دينار وعام 2016 البالغ (73571.0) مليار دينار ، ثم يعاود الارتفاع بعد ذلك على آثر التعافي في أسعار النفط ولكن بوتيرة اقل مما هي عليه في الفترات الأخيرة التي سبقته كسياسة احترازية هدفها التقليل من آثر صدمة اسعار النفط ، وهذا ما توضحه الزيادة عام 2017 بمبلغ (75490.1) مليار دينار ، وعام 2018 بمبلغ (80873.1) مليار دينار .

ثانياً : هيكل الإنفاق العام في العراق

يقسم هيكل الإنفاق العام في العراق حسب التبويب المعتمد في الموازنة العامة الى إنفاق جاري وإنفاق استثماري . والذي سنرد الى تحليل كل منهما على حدا وكالآتي :-

1- <u>الإنفاق الجاري</u>

يتمثل الإنفاق الجاري بمدفوعات والتزامات الحكومة لغرض تسيير مهامها والأنشطة التابعة لها ، ويمكن تحليل اتجاهات الإنفاق الجاري في العراق من خلال الجدول الآتي :-

الجدول (2)

الإنفاق الجاري ونسبته الى كل من الإنفاق العام وGdp للمدة (2003-2018) / مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (1)	الإنفاق العام (2)	الإنفاق الجاري (3)	نسبة نمو الإنفاق الجاري%	الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام %(2/3)	الإنفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي %(1/3)
2003	29,585,788.6	4,901,961	4,614,080	–	94.1	15.6
2004	53,235,358.7	31,521,427	27,597,167	498.1	87.6	15.8
2005	73,533,598.6	30,831,142	27,066,124	(1.9)	87.8	36.8
2006	95,587,954.8	37,494,459	32,217,608	19.0	85.9	33.7
2007	111,455,813.4	39,308,348	32,719,837	1.6	83.2	29.4
2008	157,026,061.6	67,277,197	52,301,181	59.8	77.7	33.3
2009	130,643,200.4	55,589,721	45,941,062	(12.2)	82.6	35.2
2010	162,064,565.5	70,134,201	54,580,860	18.8	77.8	33.7
2011	217,327,107.4	78,757,666	60,925,553	11.6	77.4	28.0
2012	254,225,490.7	105,139,575	75,788,622	24.4	72.1	29.8
2013	273,587,529.2	119,127,556	78,746,806	3.9	66.1	28.8
2014	266,332,655.1	125,321,074	86,568,374	9.9	69.1	32.5
2015	194,680,971.8	84,693,524	56,916,476	(34.3)	67.2	29.2
2016	196,924,141.7	73,571,002	55,162,767	(3.1)	75.0	28.0
2017	225,722,375.5	75,490,115	59,025,654	7.0	78.2	26.1
2018	251,064,479.9	80,873,188	67,052,856	13.6	82.9	26.7
متوسط المدة	168,312,318.3	67,502,009.7	51,076,564.2		79.0	28.9

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

1- Ministry of Finance, Economic Department, unpublished data series for the years (2003-2018).

2- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate, GDP and national income reports, sporadic years.

يعد الإنفاق الجاري المكون الرئيس من مكونات الإنفاق العام في العراق ، ونلاحظ من الجدول (2) انه يشكل كمتوسط مدة نسبة (79.0%) من الإنفاق العام ، ونسبة (28.9%) من الناتج المحلي الإجمالي . وقد سجل الإنفاق الجاري نمواً متذبذباً ، اذ ازداد بعد عام 2003 نتيجة لازدياد تعويضات الموظفين والمتمثلة بالرواتب

والأجور والمخصصات والمكافئات التقاعدية لمنتسبي الوزارات والدوائر الحكومية الممولة مركزياً جراء زيادة اعداد العاملين في القطاع العام ، فضلاً عن ازدياد المتمثل بالمصروفات التشغيلية الناتجة عن توفير مستلزمات انتاج الدوائر الحكومية وتكاليف الدعم وسداد مستحقات فوائد الدين العام عن السنوات السابقة ، واستمرت تلك الزيادة حتى بلغ عام 2008 (52301.1) مليار دينار لينخفض عام 2009 بمبلغ (45941.0) مليار دينار نتيجة انخفاض واردات النفط جراء تداعيات الازمة المالية العالمية ، وازداد الإنفاق العام فيما بعد ذلك ليبلغ عام 2014 (86568.3) مليار دينار تلك الزيادة مردها الى تمويل النفقات العسكرية جراء الحرب ضد الإرهاب ، لينخفض عام 2015 انخفاضاً شديداً بمبلغ (56916.4) مليار دينار بنسبة انخفاض (34.3%) نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية منتصف عام 2014 (من ما يقارب 110 دولار للبرميل الى ما يقارب 65 دولار للبرميل) ، وفيما بعد ازداد الإنفاق الجاري ازدياداً طفيفاً ليبلغ عام 2016 (55162.7) مليار دينار وعام 2017 بمبلغ (59025.6) ليبلغ عام 2018 مبلغ (67052.8) مليار دينار بنسبة ارتفاع (13.6%) عن عام 2017 .

2- الإنفاق الاستثماري

تقوم الحكومة من خلال خططها الاستثمارية بتوجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات المهمة ولاسيما الإنتاجية منها بما يسهم في زيادة معدلات الاستثمار ، وتحقيق قاعدة إنتاجية واسعة ، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية . والجدول (3) يبين اتجاهات الإنفاق الاستثماري في العراق بعد عام 2003 وكالآتي :-

الجدول (3)

الإنفاق الاستثماري ونسبته الى إجمالي الإنفاق العام وGdp للمدة (2003-2018) / مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (1)	الإنفاق العام (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	نسبة نمو الإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام %(2/3)	الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي %(1/3)
2003	29,585,788.6	4,901,961	287,881	—	5.9	1.0
2004	53,235,358.7	31,521,427	3,924,260	1263.2	12.4	7.4
2005	73,533,598.6	30,831,142	3,795,018	(3.3)	12.3	5.2
2006	95,587,954.8	37,494,459	5,276,851	39.0	14.1	5.5
2007	111,455,813.4	39,308,348	6,588,512	24.9	16.8	5.9
2008	157,026,061.6	67,277,197	14,976,016	127.3	22.3	9.5
2009	130,643,200.4	55,589,721	9,648,659	(35.6)	17.4	7.4
2010	162,064,565.5	70,134,201	15,553,341	61.2	22.2	9.6
2011	217,327,107.4	78,757,666	17,832,113	14.7	22.6	8.2
2012	254,225,490.7	105,139,575	29,350,954	64.6	27.9	11.5
2013	273,587,529.2	119,127,556	40,380,750	37.6	33.9	14.8
2014	266,332,655.1	125,321,074	38,752,700	(4.0)	30.9	14.6
2015	194,680,971.8	84,693,524	27,777,048	(28.3)	32.8	14.3
2016	196,924,141.7	73,571,002	18,408,235	(33.7)	25.0	9.3
2017	225,722,375.5	75,490,115	16,464,461	(10.6)	21.8	7.3
2018	251,064,479.9	80,873,188	13,820,332	(16.1)	17.1	5.5
متوسط المدة	168,312,318.3	67,502,009	16,427,321		21.0	8.6

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

1- Ministry of Finance, Economic Department, unpublished data series for the years (2003-2018).

2- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate, GDP and national income reports, sporadic years.

نلاحظ من الجدول (3) أن الإنفاق الاستثماري شكل نسب منخفضة الى إجمالي الإنفاق العام خلال مدة الدراسة تراوحت بين (5%-33%) وبمتوسط مدة نسبة (21.0%) ، كما انه شكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط مدة (8.6%) ، بمعنى هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري في هيكل

الإنفاق العام ، وذلك يعكس ضعف اهتمام الحكومة بالجانب الاستثماري بالرغم من أهميته في توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي ، نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد .

كما انه في تزايد طفيف في أقيامه من عام 2003 البالغ (287.8) مليار دينار حتى بلغ أقصاه عام 2008 بمبلغ (14976.0) مليار دينار، ليعاود الانخفاض عام 2009 بمبلغ (9648.6) مليار دينار بنسبة انخفاض (35.6%) على آثر الازمة المالية العالمية ، الذي رافقه حالة من عدم اليقين حول أسعار النفط للأسواق المالية ، ولكن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري لم يدوم طويلاً ليعاود الارتفاع مرة أخرى بوتيرة أبطئ حتى بلغ عام 2013 بمبلغ (40380.7) مليار دينار بنسبة نمو (37.6%) نتيجة الفائض الكبير الذي تحقق في الميزانية العامة لعام 2012 . ورغم المساعي الحثيثة التي تبنتها الحكومة نحو زيادة الإنفاق الاستثماري في ستراتيجية الموازنة للأعوام (2013-2017) الا ان ازمة انخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 غيرت توجهات الحكومة لتتبع إزاءها سياسة انضباط مالي قائمة على خفض الإنفاق العام ، التي انعكست تداعياتها سلباً باتجاه انخفاض الإنفاق الاستثماري للأعوام (2015-2018) ، وبهذا الصدد يتجلى بشكل واضح تبعية الإنفاق الاستثماري الى الإيرادات النفطية وتبعية المشاريع الاستثمارية التنموية الى المقدار المتحقق من تلك العوائد .

المحور الرابع/ تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003

اولاً : اتجاهات تطور بنية التجارة الخارجية في العراق

تعد التجارة الخارجية مقياساً لقدرة الاقتصاد الوطني , فهي انعكاس للطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة بالصادرات ، بينما تؤشر الاستيرادات في الغالب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية (Syrquin , 1989 : P.11) , وعليه فأن الميزان التجاري يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات المحلية لاقتصاد البلد .

ويمكن تحليل اتجاهات التجارة الخارجية في العراق بالاعتماد على الجدول الآتي :-

الجدول (4)

التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2018) / مليون دينار

السنة	الصادرات من السلع والخدمات (X) (1)	الاستيرادات من السلع والخدمات (M) (2)	الميزان التجاري (X-M) (3) = (1-2)	الناتج المحلي الاجمالي GDP (4)	النمو السنوي (x) % (5)	النمو السنوي (M) % (6)	نسبة X الى GDP % 7=(1/4)	نسبة M الى GDP % 8=(2/4)	درجة الانكشاف الاقتصادي % 9=(7+8)
2003	22,897,246.2	22,734,254.4	162,991.8	29,585,788	—	—	77.4	76.8	154.2
2004	29,956,020.0	34,050,969.0	(4,094,949.0)	53,235,358	30.8	49.8	56.3	64.0	120.2
2005	39,963,945.0	45,145,710.0	(5,181,765)	73,533,598	33.4	32.6	54.3	61.4	115.7
2006	48,780,390.6	36,914,707.8	11,865,682.8	95,587,954	22.1	(18.2)	51.0	38.6	89.7
2007	51,158,039.1	31,422,753.0	19,735,286.1	111,455,813	4.9	(14.9)	45.9	28.2	74.1
2008	79,028,558.7	48,249,768.6	30,778,790.1	157,026,061	54.5	53.6	50.3	30.7	81.1
2009	51,473,565.0	51,326,145.0	147,420.0	130,643,200	(34.9)	6.4	39.4	39.3	78.7
2010	63,880,713.0	55,232,658.0	8,648,055.0	162,064,565	24.1	7.6	39.4	34.1	73.5
2011	96,531,318.0	60,316,542.0	36,214,776.0	217,327,107	51.1	9.2	44.4	27.8	72.2
2012	113,151,788.2	73,980,251.4	39,171,536.8	254,225,490	17.2	22.7	44.5	29.1	73.6
2013	108,514,489.6	75,910,914.0	32,603,575.6	273,587,529	(4.1)	2.6	39.7	27.7	67.4
2014	103,714,534.0	80,008,354.8	23,706,179.2	266,332,655	(4.4)	5.4	38.9	30.0	68.9
2015	67,192,475.7	68,289,455.7	(1,096,980.0)	194,680,971	(35.2)	(14.6)	34.5	35.1	69.6
2016	55,352,469.0	52,145,112.0	3,207,357.0	196,924,141	(17.6)	(23.6)	28.1	26.5	54.6
2017	75,180,282.6	57,333,501.0	17,846,781.6	225,722,37	35.8	9.9	33.3	25.4	58.7
2018	109,726,005.6	67,227,432.0	42,498,573.6	251,064,479	46.0	17.3	43.7	26.8	70.5

المصدر : الأعمدة الرقم (4,2,1) إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate, Miscellaneous Reports (2003-2018) .

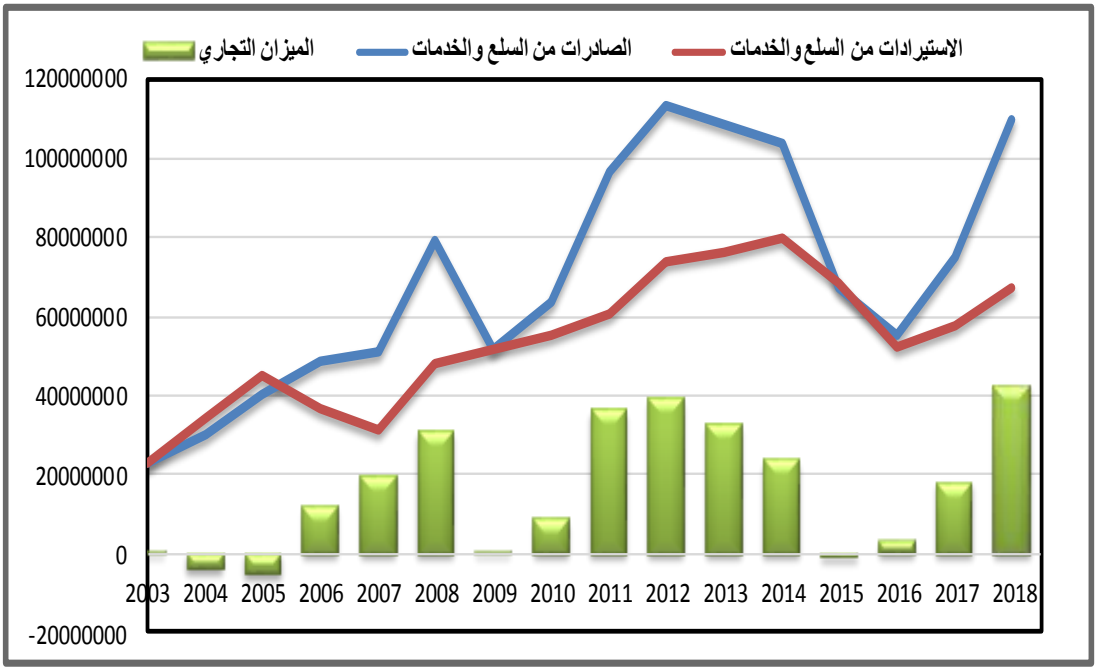

الشكل (1) اتجاهات التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2018)

الشكل : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (4) .

نلاحظ من الجدول (4) والشكل الملحق به ، ان الميزان التجاري قد سجل تذبذباً ما بين الفائض والعجز. إذ سجل الميزان التجاري في عام 2003 فائض بمبلغ (162.9) مليار دينار ، ثم تحول ذلك الفائض الى عجز للعامين 2004 البالغ (4094.9) مليار دينار و2005 البالغ (5181.7) مليار دينار وذلك بسبب الشروع في تحول السياسات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وما رافقه من انفتاح الاقتصادي ، وإجراءات الغاء الحماية ونظام الحصص والتراخيص ، وإزالة الحواجز الكمركية جراء الاستعاضة عن رسوم التعريفة الكمركية برسم اعمار العراق البالغ (5%) من قيمة المستوردات عدا المواد الغذائية والأدوية بموجب امر سلطة الائتلاف رقم 38 لسنة 2003، وهذه الاجراءات بمجملها أدت الى الاستيراد غير المنضبط من قبل القطاع الخاص للسلع الأجنبية الرخيصة والواطئة الكلفة التي كانت محجوبة من السوق قبل عام 2003 بسبب الحصار الاقتصادي ، وهذا يعني أن العجز في الميزان التجاري أسهم في تعزيز النزعة المشوهة التي عانى منها الاقتصاد العراقي الناتجة عن تفوق معدلات الطلب المحلي للأفراد على الإنتاج المحلي وتأمين هذا الطلب من خلال الاستيراد من الدول الأخرى ، وبعد ذلك تحول العجز في الميزان التجاري الى فائض ايجابي خلال الأعوام (2006-2014) حيث سجلت الصادرات معدل نمو مركب مقداره (9.8%) [6] بسبب زيادة كميات التصدير الناتجة عن ارتفاع سعر برميل النفط من (54) الى (102) دولار للبرميل الواحد ، مقابل معدل نمو مركب لإجمالي الاستيراد مقداره (10.1%) ، ومن ثم سجل الميزان التجاري عجزاً ملحوظاً مقداره (1096.9) مليار دينار عام 2015 بانخفاض نسبته (9.5%) على آثر ازمة انخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 ، التي انعكست على الصادرات النفطية المحلية ، فيما حقق الميزان التجاري فائض طفيف عام 2016 البالغ (3207.3) مليار دينار ، وأستمر تحقيق فوائض في الميزان التجاري عام 2017 البالغ (17846.7) مليار دينار مسجلاً نسبة نمو (456.4%) ، لتفوق نمو الصادرات بنسبة (35.8%) عن نمو الاستيرادات بنسبة (9.9%) ، وكذلك عام 2018 البالغ (42498.5) مليار دينار بنسبة نمو مرتفعة (138.1%) الناتجة عن زيادة اسعار النفط من (49) دولار عام 2017 الى (65) دولار للبرميل الواحد ، وانعكس ذلك على الصادرات النفطية التي حققت نسبة نمو (46.0%) .

واستناداً الى ما تقدم يعكس اختلال الميزان التجاري في العراق اتكالية الاقتصاد العراقي على صادرات النفط الخام نتيجة ضعف تنويع القطاعات الاقتصادية ، وقد نجم عن عدم التنويع ، اختلال ووضع غير متكافئ في

[6]) تم استخراج معدل النمو السنوي المركب بالاعتماد على المعادلة : $CAGR = \{ (\frac{EV}{BV}) \, 1/n - 1 * 100 \}$

حجم التبادل الدولي ، وإذا ما استبعدنا الصادرات النفطية من هيكل الصادرات سوف يؤدي الى حدوث عجز مزمن في الميزان التجاري .

وبهدف تحديد اتجاهات التجارة الخارجية بشكل اكثر وضوحاً تم الاعتماد على مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure)، الذي يأخذ الصيغة التالية (Rasheed,1984:p.32) :-

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

يوضح هذا المؤشر مدى أهمية التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلد ما ، فكلما زادت قيمة هذا المؤشر كان الاقتصاد أكثر تأثراً بالتجارة الخارجية (AL-Eyswi,1989:p.133)، ويبين هذا المؤشر مدى الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية ، فإذا تجاوزت درجة الانكشاف نسبة (50%) كان اقتصاد البلد في حالة انكشاف على العالم الخارجي (Rasen&Hussen,2017: p.131) . ويتداخل معه مؤشران همـــــا :-

1- مؤشر الاعتماد على الاستيرادات (Economic dependence on imports) ، الذي يأخذ الصيغة التالية (Zaki,previous source: p.24) .

$$\text{مؤشر الاعتماد على الاستيرادات} = \frac{\text{مجموع قيم الاستيرادات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

فإذا تراوحت النسبة (12%-20%) فالدولة في حالة توازن في تجارتها الخارجية ، واذا كانت النسبة اكبر من (20%) هذا يعطينا مؤشر مدى التبعية التجارية للاقتصاد العالمي .

2- مؤشر الاعتماد على الصادرات (Economic dependence on exports)،الذي يأخذ الصيغة التالية:-

$$\text{مؤشر الاعتماد على الصادرات} = \frac{\text{مجموع قيم الصادرات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

فعندما تكون القيمة مرتفعة هذا يدل ان البلد قد خصص جزءاً كبيراً من إنتاجه لإغراض التصدير للخارج ويشير الى اندماج الدولة بالمجتمع العالمي وإقامة علاقات ترابطية مع الدول الأخرى ، أما عندما تكون قيمة هذا المؤشر منخفضة دلالة على درجة متدنية من النمو الاقتصادي (AL-Marzouki,2005:p.53) .

ومن خلال العودة الى ما ورد في الجدول السابق نجد أن نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة تجاوزت نسبة (20%) وهو مؤشر سلبي على الميزان التجاري ، وكانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي جيدة لكنها تكمن في المورد الناضب (النفط الخام) وبذلك تكون مؤشر سلبي ايضاً على الميزان التجاري ، أما درجة الانكشاف الاقتصادي فقد تجاوزت نسبة (50%) لجميع سنوات الدراسة ، وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي منكشف نحو الخارج ويعتمد على العالم الخارجي في استيراداته لتغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية ، وأن تبعيته التجارية جعلت منه اقتصاداً هشاً معرضاً للصدمات الخارجية .

مما تقدم في أعلاه يتبين لنا ان التجارة الخارجية تعاني من اختلال اقتصادي ، ويعود مرجعه الى اختلال هيكل الميزان التجاري ، وسنورد تفاصيل ذلك الهيكل بشكل أكثر اسهاباً .

ثانياً : هيكل الميـــزان التجـــاري

1- هيكـــل الصـــادرات (Export Structure)

يتضمن هيكل الصادرات في العراق كل من الصادرات النفطية والسلعية، كما في الجدول الآتي :

الجدول (5)

هيكل الصادرات في العراق للمدة (2003-2018) / مليون دينار

السنة	الصادرات * (1)	الصادرات النفطية (2)	الصادرات السلعية (3)	الأهمية النسبية للصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات %(1/2)	الأهمية النسبية للصادرات السلعية الى اجمالي الصادرات %(1/3)
2003	18,412,245.6	15,968,680.8	2,443,564.8	86.7	13.3
2004	25,877,930.0	25,718,100.0	159,830.0	99.4	0.6
2005	34,811,480.6	34,637,404.1	174,076.5	99.5	0.5
2006	44,786,629.8	44,448,192.9	338,436.9	99.2	0.8
2007	49,681,685.0	49,462,060.0	219,625.0	99.6	0.4
2008	76,025,118.0	75,708,376.5	316,741.5	99.6	0.4
2009	46,133,568.0	45,988,956.0	144,612.0	99.7	0.3
2010	60,563,412.0	60,359,247.0	204,165.0	99.7	0.3
2011	93,226,185.0	92,967,615.0	258,570.0	99.7	0.3
2012	109,847,227.6	109,501,508.6	345,719.0	99.7	0.3
2013	104,669,371.4	104,419,497.6	249,873.8	99.8	0.4
2014	97,921,729.4	97,708,468.0	213,261.4	99.8	0.2
2015	59,899,425.9	59,676,412.2	223,013.7	99.6	0.4
2016	48,814,590.6	48,707,856.0	106,734.6	99.8	0.2
2017	68,149,974.4	67,894,467.2	255,507.2	99.6	0.4
2018	103,141,320.0	101,929,415.4	1,211,904.6	98.8	1.2
متوسط المدة	62,588,038.2	62,211,122.8	376,915.4	98.8	1.2

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Balance of Payments Statistics Division, Annual Statistical Bulletin (2003-2018) .

* الصادرات تشمل فقط السلع بعد استبعاد الخدمات .

يوضح الجدول (5) هيكل الصادرات في العراق ، والملاحظ ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وهي مقاربة لمتوسط مدتها بنسبة (98.8%) مقابل انخفاض مساهمة الصادرات السلعية وهي أيضاً مقاربة لمتوسط مدتها بنسبة (1.2%) . وقد ازدادت اقيام الصادرات السلعية ازدياداً طفيفاً من عام 2004 البالغة (159.8) مليار دينار حتى عام 2018 البالغة (1211.9) مليار دينار ، أما الصادرات النفطية فشهدت تزايد بشكل تدريجي من عام 2003 البالغة (15968.6) مليار دينار حتى عام 2009 ، التي انخفضت على آثر انخفاض اسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية ، ولكن سرعان ما ازدادت أسعار النفط لتزداد معها الصادرات النفطية لتصل الصادرات النفطية اقصاها عام 2012 البالغة (109501.5) مليار دينار وترجع هذه الزيادة لمنح تراخيص للشركات الأجنبية للاستثمار النفطي وإنشاء المحطات التصديرية البحرية التي ساهمت في زيادة مبيعات النفط الخام ، واستمرت تلك الزيادة الى أن عاودت أسعار النفط الانخفاض منتصف عام 2014 لينعكس آثره عام 2015 بمبلغ (59676.4) مليار دينار وعام 2016 بمبلغ (48707.8) مليار دينار، وارتفع بعدها للأعوام 2017 بمبلغ (67894.4) مليار دينار وعام 2018 بمبلغ (101929.4) مليار دينار. ويرجع الاختلال الحاصل في واقع الصادرات العراقية بشكل عام الى هيمنة الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات الأخرى نتيجة تراجع إنتاجية القطاعات السلعية لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة عالية الجودة وذات الأسعار المنخفضة . وعليه فأن نشاط التصدير يحتاج الى دعم من قبل الحكومة لأن عملية النهوض بالقطاعات الاقتصادية تحتاج الى قدرات مالية كبيرة وتخطيط دقيق يتعذر على غير الحكومة تأمينها والالتزام بالجوانب المتعلقة بالجودة والسعر لتكون منافسة ومقبولة في السوق الخارجية . ولغرض تحديد تفاصيل التوزيع السلعي للصادرات بشكل أكثر اسهاباً نستعرض مكونات الصادرات السلعية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للأمم المتحدة (SITC) في الجدول (6) وكالآتي :-

الجدول (6)

مكونات الصادرات السلعية في العراق للمدة (2003-2018) %

السنة	المواد الغذائية والحيوانا ت الحية	المشروبا ت والتبغ	المواد الخام غير الغذائية والتبغ	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعا ت متنوعة	السلع غير المصنفة
2003	5.00	0.0	8.00	83.90	0.50	1.00	0.90	0.10	0.60	0.00
2004	0.20	0.0	0.30	99.40	0,00	0.00	0.10	0.00	0.00	0.00
2005	0.26	0.0	0.18	99.50	0.00	0.00	0.06	0.00	0.00	0.00
2006	0.28	0.0	0.15	99.24	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02
2007	0.30	0.0	0.20	99.20	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00
2008	0.20	0.0	0.20	99.30	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00
2009	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02
2010	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02
2011	0.27	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.03
2012	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02
2013	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02
2014	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02
2015	0.00	0.0	0.01	99.97	0.00	0.00	0. 00	0.00	0.00	0.00
2016	0.00	0.0	0.00	99.98	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2017	0.04	0.0	0.00	99.87	0.00	0.00	0.00	0.04	0.00	0.00
2018	0.00	0.0	0.01	99.88	0.00	0.00	0.08	0.00	0.00	0.00
متوسط المدة	0.50	0.0	0.63	98.48	0.03	0.07	0.11	0.13	0.04	0.01

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Balance of Payments Statistics Division, Annual Statistical Bulletin (2003-2018).

نلاحظ من الجدول (6) ان التركيب السلعي للصادرات خلال مدة الدراسة يعكس التركز والتخصص في سلعة واحدة ، وهي النفط الخام (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم) ، لذلك يوصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي عديم التنوع باعتماده على سلعة تصديرية واحدة باعتبار إن الصادرات التقليدية وهي (المواد الغذائية والمشروبات والزيوت وغيرها) تميزت بضآلتها ونموها المتذبذب بنسبة لا تتجاوز (1%) من إجمالي الصادرات ، ويعود سبب تناقص الصادرات المذكورة آنفاً بسبب اعتماد إنتاجها على التقلبات المناخية ومع وجود موقف تنافسي لتلك الصادرات في الأسواق الخارجية. وفي ضوء ذلك يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ضعيفاً وهشاً ، مما قد يعرضه لاحتمالية تحقيق خسائر كبيرة جراء تقلبات أسعار النفط دولياً ومرونة عالية لاستقبال الصدمات الخارجية ، لذلك يبرز ضرورة تنويع الصادرات لان المخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها الاقتصاد جراء انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع مما يؤدي الى تقليل الخسائر الناجمة عن تقلبات تلك الأسعار في التبادل التجاري الدولي .

2- هيكـــل الاستيـــرادات (Import Structure)

يتضمن هيكل الاستيرادات في العراق حسب التصنيف الاقتصادي مكونين رئيسين هما (الاستيرادات الاستهلاكية والاستيرادات الرأسمالية) ، وقد ادرجنا مكون اخر هو الاستيرادات النفطية لغرض التفصيل ، كما مدرج في الجدول (7) الآتي :-

الجدول (7)

هيكل الاستيرادات في العراق للمدة (2003-2018) **مليون دينار**

السنة	الاستيرادات * (1)	الاستيرادات النفطية (2)	الاستيرادات الاستهلاكية (3)	الاستيرادات الرأسمالية (4)	الاستيرادات الأخرى (5)	الأهمية النسبية للاستيرادات النفطية %(1/2)	الأهمية النسبية للاستيرادات الاستهلاكية %(1/3)	الأهمية النسبية للاستيرادات الرأسمالية %(1/4)
2003	18,833,916.0	260,320.8	2,139,067.2	3,208,411.2	13,226,116.8	1.4	11.4	17.0
2004	30,952,241.9	3,051,300.0	8,836,564.8	12,030,404.1	7,033,973.0	9.9	28.5	38.9
2005	29,383,231.8	3,756,967.5	7,504,386.5	11,822,805.8	6,299,072.0	12.8	25.5	40.2
2006	27,443,902.5	2,159,277.3	8,285,616.0	14,053,713.3	2,945,295.9	7.9	30.2	51.2
2007	20,861,237.5	1,815,608.5	6,444,801.5	11,325,622.0	1,275,205.5	8.7	30.9	54.3
2008	35,505,350.2	2,831,346.9	9,913,114.2	22,378,890.5	381,998.6	8.0	27.9	63.0
2009	41,283,216.0	1,588,509.0	10,174,554.0	29,494,413.0	25,740.0	3.8	24.6	71.4
2010	43,673,760.0	1,944,423.0	11,860,290.0	29,832,543.0	36,504.0	4.5	27.2	68.3
2011	47,540,025.0	3,395,340.0	12,550,622.0	31,586,724.0	7,839.0	7.1	26.4	66.4
2012	58,480,730.0	5,281,163.8	14,936,226.8	38,250,513.4	12,826.0	9.0	25.5	65.4
2013	58,821,085.4	4,989,430.6	16,399,673.4	37,166,833.0	265,148.4	8.5	27.9	63.2
2014	52,703,316.6	4,587,743.6	13,157,610.4	34,951,549.6	6,413.0	8.7	25.0	66.3
2015	47,623,519.5	2,274,132.9	11,805,138.6	32,191,695.0	1,352,553.0	4.8	24.8	67.6
2016	34,369,014.0	1,998,762.0	8,137,124.4	22,932,573.0	1,300,554.6	5.8	23.7	66.7
2017	38,107,750.4	2,451,353.6	11,170,448.0	24,120,329.6	365,619.2	6.4	29.3	63.3
2018	45,951,077.4	2,796,730.2	12,718,201.8	30,342,649.2	93,496.2	6.1	27.7	66.0
متوسط المدة						7.1	26.0	58.1

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Balance of Payments Statistics Division, Annual Statistical Bulletin (2003-2018).

*** الاستيرادات تشمل فقط السلع بعد استبعاد الخدمات .**

يوضح الجدول (7) هيكل الاستيرادات في العراق حسب التصنيف الاقتصادي المتكون من الاستيرادات الاستهلاكية والاستيرادات الرأسمالية ، وقد استحوذت الاستيرادات الرأسمالية (وهي السلع التي تساهم في انتاج سلع الاستهلاك كالآلات والمكائن والمعدات ... الخ) على الجزء الأكبر من نسبة المساهمة في اجمالي الاستيرادات والتي تأرجحت نسبتها بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ، وكانت اقل نسبة استيراد عام 2003 بنسبة (17%) وأعلى نسبة استيراد عام 2009 بنسبة (71.4%) وبمتوسط مدة بنسبة (58.1%) .

جاءت الاستيرادات الاستهلاكية في المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة ، التي كانت نسبها مقاربة لمتوسط مدتها البالغة (26.0%) . أما الاستيرادات النفطية (المشتقات النفطية تحديداً) انخفضت أهميتها النسبية في هيكل الاستيرادات ، لتمثل جزء بسيط جداً بحيث لم تتجاوز (10%) طول مدة الدراسة وبمتوسط مدة بنسبة (7.1%) ، بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على استخراج النفط وتصديره . ومن أجل الولوج في مكونات الاستيرادات السلعية في العراق بشكل أكثر تفصيلاً نستعين بالتصنيف الدولي الموحد للتجارة للأمم المتحدة (SITC) ، الذي يمثله الجدول (8) كالآتي :-

الجدول (8)
مكونات الاستيرادات السلعية في العراق للمدة (2003-2018) %

السنة	المواد الغذائية والحيوانا ت الحية	المشروبا ت والتبغ	المواد الخام الغير غذائية والتبغ	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعا ت متنوعة	السلع غير المصنفة
2003	5.03	0.60	1.24	0.10	0.80	0.03	16.10	73.10	2.90	0.10
2004	3.43	1.31	1.80	9.86	6,40	6.72	8.40	43.49	15.83	2.85
2005	3.42	1.30	1.80	9.85	6.40	6.72	8.40	43.48	15.82	2.85
2006	3.42	1.31	1.80	9.86	6.40	6.72	8.40	43.49	15.82	2.84
2007	5.40	1.29	1.80	9.80	6.48	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89
2008	5.40	1.29	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.89
2009	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.49	15.79	2.90
2010	5.39	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.49	15.80	2.90
2011	5.39	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89
2012	5.39	1.29	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89
2013	5.40	1.30	1.80	9.79	6.40	6.70	11.40	38.49	15.79	2.89
2014	5.40	1.29	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89
2015	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.89
2016	5.40	1.30	1.80	9.79	6.39	6.70	11.40	38.49	15.80	2.89
2017	5.40	1.30	1.80	9.80	6.39	6.70	11.40	38.50	15.79	2.89
2018	5.40	1.30	1.80	9.79	6.39	6.70	11.40	38.50	15.79	2.89
متوسط المدة	5.0	1.3	1.8	9.2	5.7	6.7	11.1	41.6	15.0	2.7

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Balance of Payments Statistics Division, Annual Statistical Bulletin (2003-2018).

الواضح من الجدول (8) أن تركيبة الاستيرادات تحتوي على سلة متنوعة من السلع وبأوزان مختلفة ، وهي نتيجة طبيعية ولدها الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 والطلب المتزايد الذي تم تلبيته من خلال الاستيراد بسبب التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي ، ولغرض الاطلاع النسبي على مكونات الاستيرادات ، التي كانت جمعيها مقاربة لمتوسط مدتها لذا سنعتمد على مؤشر متوسطات المدة ، اذ تصدرت السلع الرأسمالية وهي (مكائن ومعدات النقل) السلع المستوردة خلال مدة الدراسة بمتوسط مدة بنسبة (41.6%) [7] ، بما فيها المصنوعات المتنوعة بمتوسط مدة نسبة (15.0%) ، والسلع المصنعة والمصنفة حسب المادة بنسبة (11.1%) ، ثم تلاها الوقود المعدنية وزيوت التشحيم بمتوسط مدة بنسبة (9.2%) ، والمواد الكيمياوية بمتوسط مدة بنسبة (6.7%) . ومن ثم السلع الاستهلاكية استحوذت زيوت وشحوم نباتية وحيوانية على أعلى نسبة بمتوسط مدة (5.7%) ، ثم المواد الغذائية والحيوانية الحية بمتوسط مدة بنسبة (5%) ، أما البقية المتمثلة بالمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية لم تتجـاوز كمتوسط مدة نسبة (3%) .

مما سبق اعلاه ، يتضح ان العراق يستورد السلع الرأسمالية معظم تلك الاستيرادات من مكائن ومعدات النقل وغيرها التي تخدم الأغراض الاستهلاكية اكثر مما عليه في الاغراض الإنتاجية .

وتُبين لنا مكونات الاستيرادات حجم التشوه والاختلال الذي يعانيه الاقتصاد العراقي نتيجة للنمط الاستهلاكي والطلب المتزايد لمختلف السلع الذي تم تأمينه داخلياً عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى مما أدى الى تسرب العملة الاجنبية للخارج .

[7]) يعود سبب ارتفاع الاستيرادات الرأسمالية لإدراج بعض السلع الاستهلاكية المعمرة من ضمنها مثل مكائن ومعدات النقل ، وهذا مما اعطاها قيمة كبيرة ، فضلاً عن ارتفاع قيمتها النقدية قياساً بالسلع الاستهلاكية .

المحور الخامس

تحليل فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق

اولاً : فاعلية الإنفاق الجاري في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

كما قلنا سابقاً ان زيادة الإنفاق العام يؤدي في حالة عدم الوصول الى مستوى الاستخدام الكامل من خلال آلية عمل المضاعف الى زيادة الطلب الكلي الفعال ، مما يؤدي الى زيادة الإنتاج والتشغيل والوصول الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية . التي تنعكس على زيادة العرض الكلي فزيادة الطلب على عوامل الإنتاج فزيادة الدخل القومي ، وحدوث تغيرات في انماط الطلب تنتقل الى العرض وتنتقل بموجبه الأهمية النسبية من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة فقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ويحدث تغير في انماط التصدير باتجاه السلع الثقيلة والتنويع وزيادة كمية الصادرات وخفض كمية الاستيرادات ومن ثم تصحيح هيكل الميزان التجاري .

لكن هذه الآلية للتصحيح لم تنطبق على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 رغم زيادة الإنفاق العام ، اذ ولدت زيادة الإنفاق الجاري زيادات متتالية في الدخول النقدية والطلب المحلي والاستهلاك للأفراد ، لكنها كانت تجابه جهاز انتاجي شبه متوقف عن الانتاج فضلاً عن ضعف السياسة تجارية على حماية ودعم الانتاج المحلي ، وانعكس ذلك في اختلال هيكل الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد النفطي مما أدى الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية وانخفاض حجم الصادرات السلعية مقابل زيادة الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي من مختلف السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، وبما أن الاختلالات توليدية (Generative disorder) بمعنى ان الاختلال يولد اختلال اخر ، فقد ولد الاختلال في الاستيرادات اختلال اخر في هيكل الميزان التجاري ، ويمكن توضيح تلك العلاقة من خلال الشكل ادناه :-

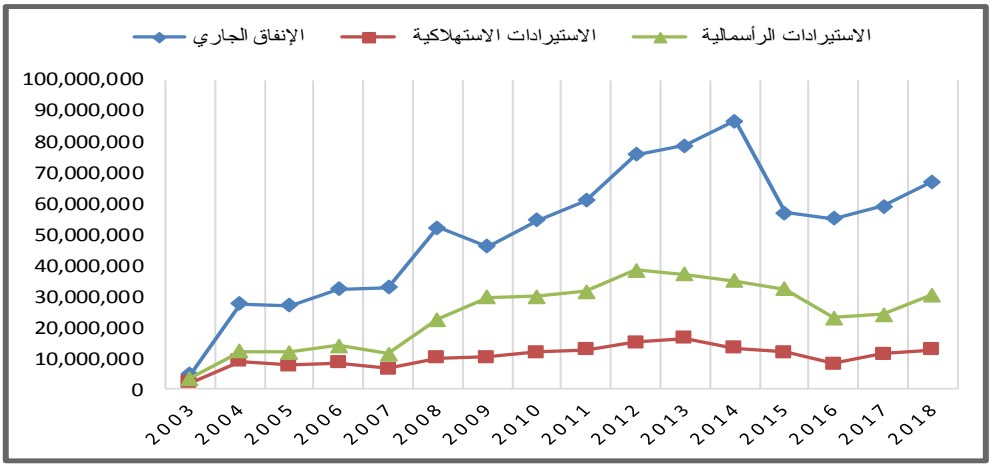

الشكل (2) العلاقة بين الإنفاق الجاري وهيكل الاستيرادات في العراق

الشكل : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (2) و(7) .

يتضح من الشكل اعلاه ان هناك اتجاه عام تصاعدي للإنفاق الجاري مع وجود نفس الاتجاه في الاستيرادات الرأسمالية وارتفاع منخفض نسبياً في الاستيرادات الاستهلاكية ، وكما قلنا آنفاً ولدت الزيادة النقدية في الدخول للأفراد الناتجة عن زيادة الإنفاق الجاري زيادة في الطلب المحلي ، وبسبب محدودية العرض المحلي تم الاستيراد من الخارج لمختلف السلع والبضائع التي هيمنت على السوق المحلية وأدت الى تراجع إنتاجية المنتج المحلي ، وهذا يعني أن التسرب ابتلع كل مصادر الحقن من دورة الدخل ، وبذلك عزز الإنفاق الجاري بشكل غير مباشر من الاختلال في هيكل الميزان التجاري ، واستمرار حالة الانكشاف نحو الخارج والتبعية الاقتصادية.

ثانياً : فاعلية الإنفاق الاستثماري في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

تظهر إشكالية القطاع المالي في العراق في كيفية تنشيط الحركة الاقتصادية وتخصيص الموارد المالية الناجمة عن المورد النفطي صوب المشاريع الاستثمارية بما يسهم في دعم القطاعات الإنتاجية. ولقد أسهم النقص في التخصيصات المالية للقطاعات الإنتاجية في اختلال هيكل الإنتاج نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية ، وابقاء قطاع النفط في العراق المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الأخرى ، فضلاً عن كونه السلعة الرئيسة في هيكل الصادرات مع ضعف ومحدودية الصادرات الأخرى ، نتج عن ذلك تشوه هيكل الصادرات كما يوضحه الشكل (3) ، مقابل ارتفاع الاستيرادات الذي آشرنا اليه سابقاً ، وهذا الوضع عزز من اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق .

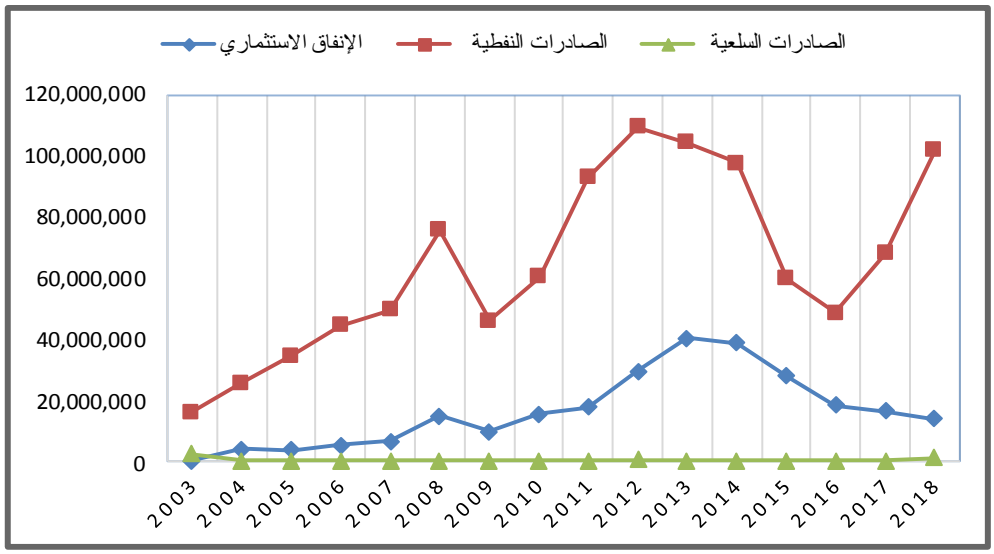

الشكل (3) العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وهيكل الصادرات في العراق

الشكل : إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (3) و(6) .

يوضح الشكل أعلاه أن الاتجاه العام للإنفاق الاستثماري متزايد بشكل منخفض نسبياً بحيث لم يؤدي الى زيادة انتاجية القطاعات الانتاجية، بينما نلاحظ ان هناك اتجاه عام تصاعدي للصادرات النفطية عدا عامي 2009 بسبب اخفاض اسعار النفط على اثر الأزمة المالية العالمية و2015 جراء تداعيات هبوط أسعار النفط العالمية على الصادرات النفطية ، أما الاتجاه العام للصادرات السلعية فهو منخفض جداً وهذا ما أدى الى اختلال هيكل الصادرات واختلال هيكل الميزان التجاري . وبذلك يتبين لنا ان الإنفاق الاستثماري لم يسهم في تصحيح هيكل الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003 .

ختاماً لقد عملت السياسات الاقتصادية الخاطئة التي نتجت عن آليات التحول الاقتصادي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بعد عام 2003 الى زيادة حدة الاختلال في هيكل الميزان التجاري للاقتصاد العراقي ، التي تعزى الى عدم التناغم بين السياسة المالية من جهة والسياسة النقدية من جهة أخرى ، اذ عادة ما تستهدف السياسة المالية معالجة الركود بزيادة الإنفاق العام لغرض زيادة الطلب الفعال ، كانت تواجه توقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي وحدوث تسرب في عمل المضاعف عبر قناة الاستيراد وتعطل عمل المعجل في الاقتصاد . أما السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي كانت تستهدف التضخم من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق مزادات العملة الأجنبية ، التي حددت بموجبه سعر صرف العملة كمثبت اسمي وهو اقل من سعر الصرف الموازي الحقيقي ، من ثم أصبح المنتج المحلي غير قادر على المنافسة لان سعر صرف الدينار العراقي المدعوم جعل أسعار السلع المستوردة ارخص من وجهة نظر المستهلك العراقي ، ونتج هذا الوضع زيادة في الاستيرادات بشكل كبير وعشوائي .

كما عملت السياسة التجارية على تحرير التجارة الخارجية وإتباع سياسة الباب المفتوح وادى ذلك الى ضعف الرقابة على السلع الاجنبية الداخلة للبلد كما عمل على اغراق السوق بمختلف السلع والبضائع ، وبذلك كان للنزعة الاستيرادية غير المنضبطة للسلع والمنتجات وبأسعار تنافسية مدعومة وجودة ونوعية المنتجات المستوردة آثر سلبي على الانتاج فقد ازاحت البضائع المحلية التي لا تمتلك ميزة تنافسية لان كلف المنتج الزراعي المحلي أصبحت أكبر من كلف المنتجات المستوردة ، وأسفر عن ذلك انكماش الصناعة المحلية التي لا تمتلك القدرة على الإنتاج ، بالتالي تدهور القطاعات السلعية وتدني مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي ،

من ثم تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتج المحلي ، وبالنتيجة انخفاض حجم الصادرات السلعية والاستمرار في زيادة كمية الاستيرادات ومن ثم عدم القدرة على احلال الاستيرادات ، وبالمحصلة اختلال هيكل الميزان التجاري .

المحور السادس

الاستنتاجـــات والتوصيـات

أولاً : الاستنتاجـات

1- تم دحض فرضية البحث ، اذ لم يكن للإنفاق العام دور فاعل في تصحيح الاختلال في هيكل الميزان التجاري خلال مدة الدراسة رغم الزيادة في اتجاهاته وهذا يعود بشكل اساس الى الاختلال في هيكل الإنفاق العام .

2- يتسم هيكل الإنفاق العام بالاختلال جراء هيمنة الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من الإنفاق العام مقابل انخفاض الإنفاق الاستثماري ، الأمر الذي انعكس على انخفاض التخصيصات المالية الموجهة للقطاعات الإنتاجية لغرض النهوض بهذه القطاعات وزيادة كمية الاستيرادات على الصادرات ومن ثم اختلال الميزان التجاري .

3- لقد أدى الاختلال في الهيكل الإنتاجي الى اختلال هيكل الميزان التجاري بسبب تراجع إنتاجية القطاعات الإنتاجية جراء التوقف شبه الكامل لجهاز الانتاج ، والتأثير سلباً في هيكل الصادرات جراء الاعتماد على الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات السلعية ، فضلاً عن التوسع في الاستيرادات لاسيما الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي .

4- أسهمت السياسات الاقتصادية الخاطئة في اختلال هيكل الميزان التجاري ابرزها السياسة النقدية من خلال مزاد العملة التي دعمت سعر الصرف المحلي مما أدى الى زيادة الاستيراد لان سعر المستورد أصبح ارخص من سعر المنتج المحلي . فضلاً عن السياسة التجارية التي اعتمدت سياسة الباب المفتوح والغاء التعريفة الكمركية ، من ثم اغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع ، مما أدى الى التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي وبالتالي انخفاض الصادرات السلعية وزيادة لاستيرادات الاستهلاكية من الخارج .

ثانياً : التوصيـات

1-إعادة هيكلة الإنفاق العام ويتم ذلك من خلال رفع تخصيصات الإنفاق الاستثماري وزيادة نسب مساهمته بالتوازٍ مع الإنفاق الجاري ، ومن ثم تقليل التباين فيما بينهما .

2-ضرورة قيام الحكومة باتباع سياسة تجارية تستهدف حماية المنتج المحلي منها تطبيق التعريفة الكمركية بشكل كامل على السلع والبضائع ، فضلاً عن وضع مقاييس للإغراق السلعي بشكل يسهم في تقليل عامل التكلفة في الإنتاج والمنافسة للسلع الموجودة في الأسواق.

3-إعادة تنويع الصادرات عن طريق إعادة احياء الصناعة كونها المساهم الابرزفي التغيير الهيكلي من خلال دعم المنتجين المحلين بمنحهم القروض والتسهيلات والحوافز الأخرى .

4-التهيؤ لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية بصفة دائمية ، من اجل تحفيز الاقتصاد على الإنتاج ، وضمان فتح المنافذ للصادرات العراقية لنفاذ السلع والمنتجات الى الأسواق العالمية ، مما يزيد من مقدار تدفق رأس المال الى الداخل .

5-يتطلب تحديد الخيار الاستراتيجي الذي يعطي أعلى مردود بأقل تكاليف اقتصادية وتحسين وضع الميزان التجاري ، ونقترح انتهاج ستراتيجية احلال الواردات وهذا يتطلب النهوض بالحد الأدنى للقطاعات التي تشترك في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتوفير بدائل عن الاستيرادات للاستهلاك المحلي التي يمكن توسعة إنتاجها أو تخفيض تكاليفها .

المصـــــــادر :-

First: Books

1- Abdul Hamid , Abdul Muttalib (2005), Economics of Public Finance, University House, Alexandria, Egypt .

2- Abdel Mawla, El Sayed (1975), Public Finance, Dar Al Fikr Al Arabi, Cairo, Egypt .

3- Abedjman, Michael (1999), Macro economics (Theory and Politics), Translated by Mohammed Ibrahim Mansour, Al-Marikh Publishing House, Riyadh , KSA.

4- Abdul Redha, Nabil Jaafar (2013), In the face of underdevelopment, first edition, Al-Ghadeer Company for Printing and Publishing, Basra, Iraq .

5- Ahuja , H.L. (2012) ,Macro economics - theory and policy ,eighteenth edition , S.Chand & company LTD,Ram Nagar, New Delhi .

6- Al-Ali, Aadel . F (2009), Public Finance and Financial and Tax Law, First Edition, Ithraa for Publishing and Distribution, Oman.

7- Andraus, Atef William (2009) ,The general financial economy in light of contemporary economic transformations (Evolution of the government's economic) , First Edition, dar ahfakeer .

8- Barakat , Abdul Karim Sadiq , Younis Ahmed Al Batriq , Hamid Abdul Majeed Draz (1986), Public Finance, First edition, University Publishing House, Beirut , Lobnan .

9- Belkacem, Zairi (2013), Economics of International Trade, 1st ed., Ibn Nadim Publishing and Distribution, Oran, Algeria.

10- Calander , David C. (2006) , Macro economics, The Mc Graw. Hill companies, Irwin.

11- Chenery , H.B. (1970) , Structure Change and Development policy , Washington , Aworld Bank Research Puplication .

12- Clark , Colin, The conditions of Economic progress , Third Edition, Macmillan and Co . Ltd , , London .

13- Dawood , Husam Ali (2010), Principles of Macro economics, First Edition, Dar Al-Maisara for Publishing and Distribution, Amman, Jordan .

14- Deraz, Hamid Abdul Majeed (1989), Principles of Public Economics, First Edition, University Press .

15- El Sayed Ali, Abdel Moneim (1986), Money and Banking Economics, Part II, Second Edition, Al-Diwan Press, Baghdad , Iraq.

16- AL- Eyswi , Ibrahim (1989), Measuring Dependency in the Arab World, First Edition , Center for Arab Unity Studies, Beirut , Lobnan .

17- Hoshyar Maarouf (2005), Macro economic Analysis , First Edition, Safaa Publishing and Distribution House, Amman , Jordan .

18- Khalaf, Falih Hassan (2006), Development and Economic Planning, first edition, the world of modern books, Oman , Jordan .

19- Kuznets, Simon (no year), Modern Economic Growth , translated by a committee of university professors, New Horizons House, Beirut, Lebanon .
20- AL- Mahjob , Rafaat (1971), Public Finance: Public Expenditure, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt .
21- Maarouf, Hoshyar (2005), Macro economic Analysis, First Edition, Safaa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
22- AL-Qathey, Abdel Hamid Mohamed (1974), Principles of Public Finance: A Study in Public Economics, Egyptian University House, Alexandria , Egypt.
23- Peru, François (1983), A New Development Philosophy, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut .
24- Rasheed, Abdel Wahab Hamid (1984), Foreign Trade and Worsening Arab Dependency, First Edition, Arab Development Institute, Beirut, Lebanon.
25- Simon Kuznets (no year), Modern Economic Growth , translated by a committee of university professors, New Horizons House, Beirut, Lebanon .
26- Zaki, Hajir Adnan (2010), International Economics - Theory and Applications, the first edition, Ithraa for publication and distribution, Jordan .

Second: Theses and desertations
1- Marzouki, Omar bin Faihan (2005), the economic dependence in the Arab countries and their treatment in the Islamic economy , a doctoral dissertation published in the library Al-Rashed Publishers, Riyadh, Saudi Arabia.
2- Samarrai, Asma Khudair Yas (1993) , Analysis of structural changes in the manufacturing sector in Iraq for the period (1970-1990 , unpublished doctoral thesis , College of Management and Economics / University of Baghdad .
Third: Scientific researches and studies
1- Rasen and Hussein, Salem Abdul Hassan, Musab Abdul Ali Thamer (2017), the Iraqi economy in the shadow of rentier domination and the requirements of economic diversification for the period (2003-2015), the Journal of the Gulf Economist, Vol.(33) , No. (34).
2- Syrquin , Moshe (1989), pattern of structural changes , hand book of Developing Economics , North Holland, vol .(1) .
Fourth : Official Reports and Publications
1- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Balance of Payments Statistics Division, Annual Statistical Bulletin (2003-2018), available on the official website www.CBI.org .
2- Ministry of Finance, Economic Department, unpublished data series for the years (2003-2018) .
3- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate, Annual Statistical Group (2003-2018) .

Effectiveness of public expenditure in correcting the Imbalance of Trade Structure in Iraq after year 2003

Prof.Dr.Lorance Yahya Salih
College of Administration & Economic/ university
Lorance_phd@yahoo.com
07902610083

Noor Shadahan Adday
Ministry of Finance/ Baghdad
Economic Deparment
noorsh2@yahoo.com
07903503976

Received :6/11/2019 **Accepted :27/11/2019** **Published : April / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract :

This research aims to focus on the reality of the imbalance of the balance of trade structure in order to improve it, and determine the size of the imbalance as a result of dependence on one commodity, namely crude oil in the structure of exports versus the diversity of the structure of imports of various goods and goods.

In order to achieve that goal, a deductive approach was adopted, which included a shift from general theory data to special applications.

We have reached through the research to a number of conclusions, most notably the effectiveness of public spending in correcting the imbalance of the balance of trade structure during the study period, despite the increase in trends, and this is due to the predominance of consumer spending on investment spending and the almost complete cessation of the productive apparatus.

Based on this, the research Recommend a necessity restructuring public spending by increasing investment spending allocations in parallel with current spending, thereby reducing the disparity between them.

Key Word: Commercial, Dependency , Foreign trade , Imports , Exports , Economic exposure .